

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٠١٥

بتحويل بعض السادة العاملين بالجهاز القومى لتنظيم الاتصالات

صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون تنظيم الاتصالات ؛

وعلى كتاب السيد المهندس وزير الاتصالات رقم (١٧٤) المؤرخ ٢٠١٥/٢/١٥ ؛

وعلى قرارات وزير العدل أرقام ٤٢١٤ لسنة ٢٠٠٣ ، ٥٩١٠ لسنة ٢٠٠٥ ،

٤١٠٢ لسنة ٢٠٠٧ ، ٣٢٩٥ لسنة ٢٠٠٩ ، ١٣٦٦٩ لسنة ٢٠١٠ ، ٢١٦٥ لسنة ٢٠١٣

والمنصوص فيها على منح صفة الضبطية القضائية لعدد من العاملين بالجهاز القومى

لتنظيم الاتصالات ؛

قرر:

(المادة الأولى)

رفع صفة الضبطية القضائية عن العاملين بالجهاز القومى لتنظيم الاتصالات

الآتى أسماؤهم :

- ١ - مهندس/ رافت عبد الراضى محمود حسين .
- ٢ - مهندس/ رامى أحمد فتحى .
- ٣ - مهندس/ على حسن أنيس طه .
- ٤ - مهندس/ شعبان محمود محمد يوسف .
- ٥ - السيد/ أمير أحمد محمد الطويل .
- ٦ - مهندس/ محسن عبد الرؤوف محمود محرم .

- ٧ - مهندس/ أحمد يحيى محمد السعيد حجازى .
- ٨ - مهندس/ إيهاب أحمد حسن محمد العطار .
- ٩ - مهندس/ سامر محمد على على السعدنى .
- ١٠ - السيد/ حمدى محمد القمى .
- ١١ - مهندس/ أحمد شوقى محمود هدى .

(المادة الثانية)

يُخول السادة العاملون بالجهاز القومى لتنظيم الاتصالات - كل فى دائرة اختصاصه -
صفة مأمورى الضبط القضائى ، وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون
رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون تنظيم الاتصالات ، وهم :

- ١ - مهندس/ خالد محمد محمد غنيمه ، مدير الإدارة المركزية لمراقبة الخدمات بقطاع التشغيل .
- ٢ - مهندس/ يوسف طه محمد طه ، قطاع التشغيل - إدارة الخدمات اللاسلكية .
- ٣ - مهندس/ مهاب إبراهيم إبراهيم خميس ، قطاع التشغيل - إدارة الإفراجات الجمركية .
- ٤ - مهندس/ محمد أحمد فؤاد أحمد عمر ، قطاع التشغيل - فرع الإسكندرية .
- ٥ - مهندس/ محمود عبد الرؤوف عبده السيد ، قطاع التشغيل - إدارة الخدمات اللاسلكية .
- ٦ - السيد/ عادل أحمد عبد الوهاب محمد ، إدارة مراقبة الخدمات - قطاع التشغيل .
- ٧ - مهندس/ محى الدين عبد الحميد عبد الرؤوف ، قطاع المراقبة .
- ٨ - مهندس/ عمرو عبد النبى عاشور ، قطاع المراقبة - مختص بالأقمار الصناعية .
- ٩ - السيد/ إيهاب محمد يوسف مدنى ، قطاع شئون التنظيم .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٦/٢/٢٠١٥

وزير العدل

المستشار/ محفوظ صابر